المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 26-11-2006 العـــدد : 2249
الصفحـات : 23 المسلسل : 159

من أين لك هذا؟ مشروع مُجمد منذ 45 عاماً

لم يحظ مشروع نظام بحماس شعبي وبتأييد كبير من أعضاء مجلس الشورى مثل مشروع النظام الذي كان نتيجة اقتراح تقدمت به هيئة الرقابة والتحقيق بهدف المحافظة على الأموال العامة وحماية سمعة ونزاهة الوظيفة العامة ووقف استغلالها للمصالح الشخصية وسمي مشروع النظام (مشروع نظام حماية الأموال العامة ومكافحة سوء استعمال السلطة)، حسب اقتراح رئيس هيئة الرقابة والتحقيق الموجه بخطاب إلى خادم الحرمين الشريفين بتاريخ 1420/11/22هـ، ومنذ 7 سنوات وحتى تاريخه والمشروع يدرس بين هيئة الخبراء بمجلس الوزراء ومجلس الشورى الذي قدم اقتراحاً وتوصيات تضمنها قرار المجلس بالموافقة على مشروع الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وذلك بتاريخ 1425/03/13هـ وكان من أهم أهداف الاستراتيجية حماية النزاهة ومكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره وتحصين المجتمع السعودي ضد الفساد بالقيم الدينية والأخلاقية والتربوية وتوجيه المواطن والمقيم نحو التحلي بالسلوك السليم واحترام النصوص الشرعية والنظامية وتوفير المناخ الملائم لنجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والإسهام في الجهود المبذولة لتعزيز وتطوير وتوثيق التعاون الإقليمي والعربي والدولي في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع. ولتحقيق هذه الاستراتيجية اقترح مجلس الشورى مجموعة من الوسائل والآليات لتحقيق الأهداف كان من أهمها الاعتناء باختيار الموظفين الذين يباشرون تقديم الخدمات العامة للمراجعين بحيث يُختارون ممن يتصفون بالأمانة والكفاءة وحسن التعامل. كما اقترح المجلس وضع معايير وأسس لاختيار القيادات الإدارية يراعى فيها عناصر الكفاءة والنزاهة والإخلاص والتركيز على مبدأ المساءلة لكل مسؤول مهما كان موقعه كما طالب المجلس بتفعيل ما ورد في الأمر السامي ذي الرقم 16 وتاريخ 1382/03/17هـ المبني على قرار مجلس الوزراء ذي الرقم 144 والتاريخ 1382/02/29هـ المتعلق بثروات العاملين في أجهزة الدولة (من أين لك هذا) وذلك من خلال الإسراع في تحديد فئات الوظائف التي يطبق عليها والأجهزة الحكومية التي تكلف بالتنفيذ والمخالفات التي

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 26-11-2006 العـــدد : 2249
الصفحـات : 23 المسلسل : 159

تخضع للعقوبة والعقوبات التي تطبق وكان من أبرز توصيات مجلس الشورى، وضع نظام لحماية المال العام لسد الثغرات القانونية والإدارية والمالية الموجودة في بعض الأنظمة واللوائح والتشديد على أن يكون من ضمن فقرات هذا النظام تحقيق مبدأ المساءلة لكل مسؤول تدور الشبهات حول مصادر ثروته، وإلزام كل من يشغل وظيفة قيادية تنفيذية في الجهاز الحكومي وكذلك المسؤولين في الشركات المساهمة العامة أو الشركات المساهمة التي تساهم فيها الدولة وذلك بالتصريح بممتلكاته المنقولة والثابتة وأفراد أسرته الواقعين تحت ولايته وذلك عند تعيينه (إعلان الذمة المالية) كما تسميه بعض الدول المتقدمة، كما تشير بعض نصوص هذا النظام إلى ضرورة تحديد مدة بقاء المسؤولين في الوظائف القيادية الحساسة مثل أمناء البلديات ورؤساء البلديات الفرعية ومديري الإدارات المالية والوكلاء المعنيين بالإيرادات وغيرهم.

هذه بعض من بنود المشروع الوطني الذي اقترحته هيئة الرقابة والتحقيق وأعدت هيئة الخبراء مسودة المشروع وناقشه مجلس الشورى ووضع توصياته وحتى تاريخه لم يعتمد في الوقت الذي تطالب بعض المنظمات المعنية الدولية حكومة المملكة العربية السعودية بتحقيق تقدم ملحوظ في مجال الشفافية في المعلومات المالية والأنظمة واللوائح والإجراءات المالية والإدارية وإحداث نقلة نوعية كبيرة في هذا المجال ويوضح التقرير الأخير للمنظمة الدولية للشفافية الصادر عام (2006) أن تصنيف المملكة العربية السعودية وصل إلى رقم (70) من أصل (163) دولة شملها التقرير وهذا يتطلب من حكومة المملكة ومنظمات المجتمع المدني بذل جميع الجهود لمحاربة الفساد وسوء استعمال الوظيفة العامة من أجل تحقيق المكاسب

"نظام محاربة الفساد إذا لم يجد الجهاز التنفيذي المؤهل المدعوم بكامل الصلاحيات وبكامل الإمكانيات بما فيها مساءلة كبار الموظفين، فإن النظام سيصبح نظاماً مكتوباً على ورق..."

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 26-11-2006 العـــدد : 2249
الصفحـات : 23 المسلسل : 159

عبدالله صادق دحلان*

الشخصية. ورغم الاهتمام الكبير من قبل قيادة بلادنا وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله وولي عهده الأمين الأمير سلطان بن عبدالعزيز بتطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد فإن التطلعات الشعبية على كافة المستويات تتطلع إلى إنشاء جهاز متخصص أو هيئة وطنية لمكافحة الفساد وتطبيق الاستراتيجية الوطنية.

عوضاً عن اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد والمنشأة طبقاً للأمر السامي ذي الرقم 05/ب/3067 وتاريخ 1422/02/12هـ.

إن قضية الفساد الإداري والمالي هي قضية أصبحت ظاهرة يعاني منها المواطنون والمقيمون وإن عدم معالجتها سيؤدي إلى كارثة اجتماعية وستتحول الوظيفة الحكومية أو الخدمية إلى مطامع بعض الفاسدين حتى وإن كانت وظائف مدنية برواتب متواضعة إلا أن دخلها من الأتاوات والرشاوي كبير جداً، وأن تطبيق النظام إذا لم يتساو فيه الموظف الكبير مع الموظف الصغير في المساءلة وتطبيق النظام الجزائي فإن النظام لن يحظى بأهمية ولن يطبق مهما كانت قوى التنفيذ وعلى بعض كبار المسؤولين دون تحديد مسميات وظائفهم أن يدركوا أن المجتمع يتداول أخبار صفقاتهم السرية وحصصهم ومنحهم ومصالحهم الشخصية بما فيها حصصهم المسجلة بأسماء مستعارة.

إن قضية الفساد الإداري تحتم علينا جميعاً العمل على مكافحتها ومحاربتها وإلا سيتحول المجتمع بأكمله إلى مجتمع مفروضٌ عليه دفع جبايات غير نظامية. وإن نظام محاربة الفساد إذا لم يجد الجهاز التنفيذي المؤهل المدعوم بكامل الصلاحيات وبكامل الإمكانيات بما فيها مساءلة كبار الموظفين، فإن النظام سيصبح نظاماً مكتوباً على ورق. لقد عانت بعض الدول النامية من قضية الفساد، وأطاحت بعض الشعوب بكبار المسؤولين بتهم الفساد فكم من زير سقط وأدخل السجون وكم من مسؤول حقق معه وكانت نهايته السجن والطرد من الوظيفة فهل يتعظ المرتشون في جميع الدرجات الوظيفية؟ وهل سيرى نظام مكافحة الفساد الإداري والمالي طريقه إلى النور؟ وهل سيدعم تطبيقه أم يظل المفسدون متسترين وراء سلطة وظائفهم؟ وهل ستحميهم مواقعهم أم سيحمينا نظام مكافحة الفساد؟

* كاتب اقتصادي سعودي
dahlan@alwatan.com.sa